طالب رئيس مجلس الأمة بإعادة الجلسات ومحاسبة الحكومة

العدساني: نرفض استغلال أزمة «كورونا» في المساس بإيرادات الدولة وزيادة المصروفات

■ وزير المالية لم يقدم أي خطة للحفاظ على أصول الدولة واستثماراتها

■ الحكومة تتجه لتطبيق الضرائب وهذا ما تبين من خلال الاجتماعات معها

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني رئيس مجلس الأمة بإعادة الجلسات ومحاسبة الحكومة في كل الأوجه وعدم السماح بانفراد السلطة التنفيذية بالقرار، رافضا استغلال أزمة كورونا في المساس بإيرادات الدولة وزيادة المصاريف أو الفساد والتجاوزات وزيادة المخالفات.

وشدد العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة على ضرورة سحب الحكومة مشروع قانون الدين العام لأن الكويت سوف تصبح في وضع المدين في حال إقراره، ملوحا باستجواب وزير المالية لما وصفه بسوء إدارته للمؤسسات المالية.

واعتبر أن وزير المالية لم يقدم أي خطة مالية للحفاظ على أصول الدولة واستثماراتها من سندات وأصول وتقييم عقارات وودائع وغيرها.

وأكد العدساني أنه لن يتراجع عن استجواب وزير المالية ولن يقبل المساس بإيرادات الدولة أو الخلل في الميزانية وزيادة الأعباء المالية على الشعب الكويتي.

وأضاف أن الحكومة تتجه أيضا لتطبيق الضرائب لسد العجز في الميزانية وهذا ما تبين من خلال الاجتماعات معها، مشددا على أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا.

وقال العدساني "تقدمنا بتوصيات وبدائل تغني عن اللجوء للدين العام ومنها ما تم إقراره ومنها ما يتطلب إجراء بعض الخطوات".

وأوضح أن الحكومة تتجه للدين العام لتغطية العجز السنوي، في حين انه إذا تم احتساب الإيرادات النفطية مع الاستثمارات فلا يوجد عجز وإنما فائض سنوي كما أن الأرباح المحتجزة قيمتها 20 مليار دينار لدى المؤسسات المستقلة.

ولفت إلى أن مجلس الأمة وافق على توريد ما يقارب 9 مليارات دينار من الأرباح المحتجزة من أصل 20 مليارًا إلى الاحتياطي العام، مؤكدًا أن الأصل أن تقوم الهيئات المستقلة بتوريد إيراداتها إلى خزانة الدولة.

وقال إن من ضمن الخطوات لمعالجة العجز في الميزانية وقف استقطاع نسبة الـ 10 بالمئة من الإيرادات العامة لاحتياطي الأجيال القادمة، بالإضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق ووقف البذخ والمصاريف الزائدة.

وشرح أن من بين الخطوات أيضا ترتيب الميزانية وخصوصا في ما يتعلق بمرسوم التحاسب وهو الخاص باحتساب قيمة تكلفة برميل البترول، وذلك بإعادة تقييم مرسوم التحاسب ما يوفر على الدولة ما يقارب المليار دينار كويتي.

واستغرب توجه الحكومة إلى الاقتراض من البنوك المحلية والعالمية، وأكثر من يؤيد هذه الخطوة في الشركات التجارية التي يفترض أن لا علاقة لها بالموضوع، مشيرًا إلى أن المادة 36 من قانون إنشاء البنك المركزي تنص على إمكانية إقراض الدولة.

وقال "رسالتي واضحة وصريحة لرئيس الوزراء بأنه هو من يتحمل المسؤولية السياسية وعليه إعادة النظر في الخطوات المتواضعة والخطة المتذبذبة التي وضعها وزير المالية للتعامل مع أزمة (كورونا) وضرب الاقتصاد وانخفاض أسعار النفط".

وبين أن وزير المالية يتحمل المسؤولية عن الأمور المالية والميزانية والحساب الختامي والإيرادات العامة والمصاريف وكيفية المحافظة على الصناديق السيادية والأصول، وكذلك في الأجهزة والمؤسسات والهيئات التي تتبع وزير المالية مثل الهيئة العامة للاستثمار وجهاز المراقبين الماليين والمؤسسة العامة للتأمينات.

وشدد على أن وزير المالية يتحمل المسؤولية أيضا عن الخطوط الجوية الكويتية وبنك الكويت المركزي وشركات عديدة في الهيئة العامة للاستثمار وتعديل هيكل الميزانية فيها من أجل زيادة الأرباح.

ولفت إلى أنه قدم ورقة عمل بأن يتم اللجوء إلى المارسة في التعاقدات في الفترة الحالية وأن يكون أي شخص متبرع هو الذي له الأولوية وأي شخص يقدم قيمة أقل يأتي في المرتبة الثانية، مشيرًا إلى أن ما يجري الآن هو الترسية على الأكثر كلفة مما يؤثر على ميزانية الدولة.

ولفت إلى أن وزير المالية ذكر أنه أحال ملف أحد الاستثمارات بمؤسسة التأمينات في شركة كويتية مختصة بالطيران إلى هيئة الفساد، مطالبًا الوزير بأن يبين للشعب الكويتي والرأي العام لماذا أحال الملف ناقصا وسياسيًا وشكليًا ولا قيمة له.

وطالب الوزير بإحالة كل المستندات والأوراق الثبوتية إلى هيئة مكافحة الفساد وإحالة جميع الشركات الـ 40 التي قامت مؤسسة التأمينات بتوجيه الاستثمارات إليها.

وبين أن الوزير أحال فقط إعلان مؤسسة التأمينات في طريقة الاستثمار لشركة طيران، ولم يشكل فرق تفتيش ولم يجر تحقيقا داخليًا او إداريًا، مشيرًا إلى أن الهدف من ذلك هو إحالة الملف ناقصا حتى يتم حفظه في هيئة مكافحة الفساد وأن تكون هذه الإحالة غطاء سياسيًا وقت الاستجواب.

وتساءل عن أسباب عدم لجوء وزير المالية إلى النيابة العامة ووقف القائمين على هذه العملية عن العمل واتباع الإجراءات الصحيحة.

وأكد أنه "إذا تمت الإحالة بهذا الشكل الصوري الذي لا قيمة له فهذا الإجراء ما هو إلا حماية وغطاء وسوء تقدير وسوء إدارة".

وأوضح أن النقطة الرئيسية في استجوابه لوزير المالية من حيث إدارته للملف الاستثماري والميزانية والحساب الختامي وأوجه الصرف وطريقة تعامله في إجراءات الخطة الاقتصادية وغيرها التي على رأسها إقرار الدين العام والذي يتمسك به الوزير.

وأشار إلى أن الاستجواب سيتكون من عدة محاور على رأسها إقرار الدين العام ولن نقبل في يوم من الأيام أن يجعل الكويت مدينة بسبب سياسة سيئة.

واستغرب العدساني كيف يتم عمل دراسة للدين العام بـ25 مليارًا عندما كان النفط بأكثر من 50 دولارًا وعندما هبطت أسعار النفط تحت 20 دولارًا تقدم دراسة بـ 20 مليارًا.

وطالب رئيس الوزراء بإعادة النظر في وزير المالية، مؤكدًا أن الأمر لن يقف عند وزير المالية فالاستجواب بدايته هو وزير المالية.

وقال "لن نقبل إدارة السلطة التنفيذية بهذا الشكل وزيادة المصاريف والأعباء المالية واستخدام الأمر المباشر وتحويل شكلي وصوري إلى هيئة مكافحة الفساد لقيام مؤسسة التأمينات بالاستثمار عن طريق شركة إضافة إلى الدين العام".

وقال العدساني "أذكركم أنه في المجلس السابق أقر قانون الدين العام بحجة وجود عجز وقدموا الإصلاح الاقتصادي وعندما أوقفناه لم تتأثر الميزانية ولكن المواطن هو من يتحمل الأعباء المالية والديون".

وأضاف "قدموا البوروفايبر وحولناها إلى النيابة العامة جزء منها فساد وزيادة في المصاريف وبند الضيافة تم تحويله أيضا لزيادة المصاريف وزيادة وشبهات التزوير".

ورأى أن هناك سوء إدارة في حكومات سابقة كانت تتحجج بوجود عجز وحتى الحكومة الحالية تتخذ هذا النهج أيضا عن طريق إقرار الدين العام والترويج للضرائب والشعب الكويتي لا يتحمل تلك الأعباء المالية.

الدلال لمراجعة قانوني إقامة الأجانب والعمل في القطاع الأهلي للقضاء على ظاهرة تجارة الإقامات

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال تقديمه اقتراحًا برغبة طالب فيه قيام هيئة القوى العاملة ووزارة الداخلية بمراجعة قانون إقامة الأجانب وقانون العمل الأهلي.

وقال الدلال في مقدمة اقتراحه إن قضية وجريمة تجارة الإقامات تعد من أكبر وأخطر الجرائم لأنها تجارة بالبشر كما أنها مخالفة لمواثيق ومبادئ حقوق الإنسان ناهيك عن اثرها البالغ أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وأوضح الدلال أن القوانين الجزائية والقوانين الخاصة كقانون إقامة الأجانب وقانون العمل في القطاع الأهلي جاءت مجرمة لمن يقوم باستغلال جلب وافدين أو عمالة لا عمل أو دور لهم رسميًا في البلاد مقابل مبالغ مالية أو مصالح أخرى، إلا أن هذه الجريمة ما زالت قائمة وما زال هناك نسبة كبيرة من العمالة المخالفة للقانون.

وبين أنه من جانب آخر فإن الدولة من خلال لجهزتها المختصة كهيئة القوى العاملة ووزارة الداخلية مسؤولون أيضا في مراحل سابقة عن قيام هذه الظاهرة السلبية وذلك بسبب ضعف تطبيق القانون وتجريم المخالفين من أرباب العمل وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم المشكلة.

وقال إنه ونظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد بسبب وباء فيروس كورونا وقيام الأجهزة الحكومية بالتحرك لمواجهة العمالة المخالفة لأنها تمثل عبئًا على المخزون الغذائي والصحي ما يتطلب معه بذل الجهود كافة لمعالجة هذا الوضع في إطار مبادئ حقوق الإنسان والقوانين الرسمية. ونص الاقتراح على ما يلي: 1.قيام كل من الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية بمراجعة قانون إقامة الأجانب وقانون العمل في القطاع الأهلي ومراجعة اللوائح والنظم المنبثقة منهما وإصدار قرارات جديدة صارمة لتطبيق القوانين ومواجهة مشكلة تجار الإقامات ومشكلة حجم مخالفة الإقامات.

2.قيام وزارة الداخلية وبالتنسيق مع هيئة القوى العاملة بطلب كشف بأسماء كفلاء كل عامل مخالف تجاوز المواعيد القانونية واستمر في مخالفته لمدة طويلة ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كفيله بعد التحقيق معه وبعد ثبوت المخالفة والتجاوز وبناء عليه تتخذ على الكفيل الإجراءات القانونية المناسبة كإغلاق المنشأة وعدم السماح بجلب عمالة مستقبلا وتحميله مصاريف إقامات وسفر العامل المخالف وإحالته للقضاء بشأن العقوبات الجزائية الأخرى.

3. تقوم الهيئة العامة للقوى العاملة بوضع نظام أرشفة إلكتروني متكامل يتضمن أسماء وبيانات أرباب العمل وعدد العاملين وكفلائهم ومقر عمله وبيانات سكنهم وأوضاعهم القانونية، كما يظهر النظام إلكترونيًا مواعيد انتهاء وتجديد الإقامة قانونيًا وأعداد المخالفين ويستطيع كل من رب العمل أو العامل الاطلاع على بيانات عامة مسموح لهم الاطلاع عليها بشأن الوضع القانوني مع أهمية سرية عدد من تلك المعلومات الأخرى ويضع الوزير المختص الضوابط اللازمة لإصدار هذا النظام.

4.نظرًا لكبر حجم العمالة المخالفة ما يتطلب معه إنشاء إدارة مختصة في وزارة الداخلية تختص بمهمة ملاحقة ومتابعة كل ما يتعلق بتجارة الإقامات أو مخالفات العاملين وتنسق مع هيئة القوى العاملة لإنجاز ذلك ولديها صلاحيات الضبطية القضائية ومن خلال تنسيقها المباشر مع هيئة القوى العاملة يتخذ قرارات مشتركة لمواجهة هذه المشكلة الكبيرة.

هايف لإنشاء مركز لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض

أعلن النائب محمد هايف تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء مركز لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض تزامنًا مع أزمة (كورونا) كي تأخذ الدولة احتياطاتها وتستفيد من هذه الأزمة.

وقال هايف في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن فكرة الاقتراح تتلخص بإنشاء مركز لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض في الكويت ليكون المحور الرئيسي والمرجع لجميع الأنشطة ذات الصلة بمعالجة الأوبئة الميكروبية وتفشي الأمراض.

وأضاف أن الاقتراح يهدف أيضا إلى إنشاء الأساس والبنية التحتية وخلق البيئة المناسبة للتعامل مع مثل هذه الأوبئة والحد من تأثيرها على الصحة وعلى الاقتصاد وعلى حياة البشر.

وأشار إلى أن الاقتراح يقضي بتشكيل فريق من الباحثين والمحللين المميزين من الكفاءات وتفريغهم لإجراء الأبحاث على الأنظمة التطبيقية محليًا ودوليًا بالتعاون مع المنظمات الرائدة والشهيرة في هذا المجال حول العالم لتطوير المعرفة ونقلها إلى البلاد لوضع رؤية المركز وقوانينه وأهدافه.

ولفت إلى أن من أهم تلك الأهداف تقليل اعتماد الكويت على غيرها من الدول لتقديم الحلول والإمدادات وأيضا تحقيق الاكتفاء الذاتي في مثل هذه الظروف والمواقف الصعبة.

وتتضمن الأهداف خدمة المجتمع وتوعيته وتزويده بالتقنيات والمستلزمات والمهارات المناسبة للتعامل مع أي وباء محتمل في المستقبل.

ورأى أن هذا المركز لو كان موجودًا في السابق لما احتاجت البلد إلى الاستعانة بكثير من المراكز الموجودة بدول العالم الأخرى.

ودعا هايف الجميع إلى أن يكونوا على استعداد لسد الثغرات وتقديم القوانين التي تحتاج إليها الكويت كإنشاء المراكز التي تساعد في مثل هذه الأزمات.

وقال هايف إن هذه الفكرة تقدم بها د. بدر العنزي وهو أحد الباحثين والمخترعين والمسجل باسمه عدة اختراعات ومقترحات نافعة، داعيًا الحكومة إلى الاستفادة من الباحثين والمبتكرين للاستفادة من اقتراحاتهم وأبحاثهم وتقديمها على هيئة قوانين.

وأكد أن الكويت لديها العديد من الكفاءات النادرة والمتميزة ما يغني البلد عن الباحثين في دول العالم، لكنهم لم يجدوا الرعاية الكافية والاهتمام والدعم الكافيين وإنشاء مثل هذه المراكز وغيرها يتيح احتواء هؤلاء الباحثين الكويتيين.

وقال هايف إن المادة الأولى تنص على إنشاء مركز مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض.

وحددت المادة الثانية أهداف المركز في القيام بالأعمال البحثية والتكنولوجية من إجراء البحوث والدراسات وتحسين الرعاية الصحية وتشكيل إدارة تربوية للتنمية والقوى الكويتية العاملة وتدريب الطلاب ونشر الوعي ونشر المعرفة الصحيحة بين الناس حول الفيروسات وبناء جسور التعاون مع المعاهد الرائدة في العالم.

كما تضمن الاقتراح المواد الإدارية التي جاءت لتفصيل كيفية إدارة هذا المركز المقترح وهي ما يقارب 9 مواد جاءت مفصلة لهذا الاقتراح مع مذكرته الإيضاحية.

وتمنى هايف أن يلقى هذا الاقتراح الاهتمام من الحكومة خاصة في ظل الوضع الحالي الذي تعطلت خلاله أعمال مجلس الأمة ولجانه وكذلك استقبال الاقتراحات.

من ناحية أخرى دعا هايف إلى ضرورة إعادة عقد جلسات مجلس الأمة لأهميتها في ظل هذه الأزمة الحالية ومراقبة الأداء الحكومي.

واستغرب هايف تعطيل المجلس بهذه الطريقة، معتبرًا أن المجلس قادر على عقد الجلسات وأخذ الاحتياطات اللازمة كما حدث في الجلسة التي عقدت خلال الأزمة الحالية.

ودعا هايف إلى شحذ الهمم والاستفادة من جميع الطاقات التي تقدم مقترحات تصب في المصلحة العامة وتساهم في حل الأزمة على المستويات والمجالات كافة.

وتمنى هايف فتح المجال لجميع المقترحات التي يتقدم بها النواب وكذلك ما يتقدم به سواء حول الأوبئة او ما يخص الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وغيره في ظل انغلاق الدول بأزماتها ما أثر على التصدير وتسبب في شح المستلزمات الطبية والمواد الغذائية وغيرها.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي: مادة أولى: ينشأ مركز يسمى مركز مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض تكون له الشخصية الاعتبارية ومقره الرئيسي مدينة الكويت ويجوز أن تنشأ له فروع بحوث داخل دولة الكويت وينبع وزير الصحة.

مادة ثانية: يهدف المركز إلى القيام بالأعمال البحثية والتكنولوجية وتمكين الدولة من إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للأوبئة الميكروبية المحتملة وله في سبيل ذلك أن يمارس جميع الاختصاصات التي تحقق أهدافه وعلى الأخص ما يأتي:

أ- إجراء البحوث والدراسات العلمية والأساسية والتطبيقية في مجال مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض المحتملة والسعي لإيجاد حلول وتطوير لقاحات أو مضادات حيوية لذلك.

ب - تحسين الرعاية الصحية وتطوير النتائج الطبية وترجمة الأبحاث العلمية إلى ممارسات عملية قابلة للتطبيق.

ج- تشكيل إدارة تربوية لتنمية القوة الكويتية العاملة وتدريب الطلاب ونشر الوعي في المجتمع لمكافحة الأوبئة والأمراض المحتملة.

د- نشر المعرفة الصحيحة بين الناس حول الفيروسات والكائنات الحية الدقيقة من خلال إجراء دورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات ومواد إعلامية ومطبوعات يمكن دمجها في المناهج الدراسية.

ر- بناء جسور التعاون مع المعاهد الرائدة في العالم بشأن مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض.

ز- وضع القواعد الإرشادية للمنظومة الصحية لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض المحتملة.

مادة ثالثة: يتولى إدارة المركز:

أ- رئيس المركز

ب- مجلس إدارة المركز

ويعاون رئيس المركز نائبان على الأكثر ويشكل مجلس إدارة المركز برئاسة رئيس المركز وعضوية كل من نائبي رئيس المركز وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مختلف مجالات البحث العلمي.

يتم تعيين كل من رئيس المركز ونائبي رئيس المركز وأعضاء مجلس الإدارة بمرسوم بناء على ترشيح وزير الصحة لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل ممن لا يتولون أي وظيفة عامة.

ومجلس الإدارة هو الجهاز المسؤول عن شؤون المركز وعلى الأخص ما يلي:

أ- رسم السياسة العامة ووضع اللوائح اللازمة للمركز والإشراف على تنفيذها وتنظيم الشؤون المالية والإدارية بالمركز.

ب- اختيار أعضاء الفرق البحثية من حملة المؤهلات العلمية التي تناسب طبيعة عمل المركز مع مراعاة القدرات العلمية والإنجازات البحثية والأكاديمية.

ج- النظر في الموضوعات التي تحال إليه من الوزير المختص أو من رئيس المركز.

د- إنشاء أقسام أو وحدات جديدة داخل المركز.

ر- وللمجلس أن يفوض في بعض اختصاصاته لجنة أو أكثر من بين أعضائه أو رئيس المركز أو أن يعهد إليهم بمهمة معينة.

ز- إقرار خطة تطوير القوى البشرية العلمية وغيرها بالمركز بالإضافة إلى المنشآت والتجهيزات والأجهزة العلمية.

ع- مناقشة تقارير رئيس المركز وتقارير الشعب البحثية التابعة للمركز.

ف- مناقشة خطة المركز وما تم إنجازه ودراسة المعوقات واقتراح الحلول والإشراف على تطبيقها.

مادة رابعة: يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم رئيس المجلس وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

وتبلغ قرارات المجلس إلى الوزير المختص، وتعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها إليه، فإذا اعترض عليها كلها أو بعضها أعيدت إلى مجلس الإدارة لإعادة النظر فيها في ضوء الملاحظات، فإذا أقرها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء صارت نافذة.

مادة خامسة: يشكل المركز من الشعب البحثية الآتية:

أ- أشعة الهندسة الكيميائية والبيولوجية.

ب- شعبة الطب الشرعي والتغذية والأحياء الدقيقة.

ج- شعبة الطب (اختصاص علم الفيروسات).

وتتكون كل شعبة من عدد من الأقسام البحثية التي يتبعها عدد من الوحدات ويأون إنشاؤها وتعديلها وتحديد اختصاصاتها بقرار من مجلس إدارة المركز ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء شعب جديدة.

مادة سادسة: يكون للمركز موازنة خاصة في إطار الموازنة العامة للدولة.

مادة سابعة: يقدم رئيس المركز إلى الوزير المختص تقريرًا عن نشاط المركز في ختام كل سنة مالية ويوافي رئيس المركز الوزير المختص بكل ما يطلبه من بيانات ومعلومات عن أنشطة المركز وسير العمل به.

مادة ثامنة: تصدر اللائحة التنفيذية للمركز بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراحات مجلس إدارة المركز.

دشن فعليا قطع التيار الكهربائي عن منزل لهم في مدينة جابر الأحمد

طلال الخالد: سنقضي على تواجد العزاب في السكن النموذجي

طلال الخالد خلال جولته

تفعيلا لتأكيدات محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد، بمواجهة سكن العزاب في مناطق السكن النموذجي، دشن الخالد فعليا، عملية قطع التيار الكهربائي عن أحد المنازل التي يسكنها العزاب في مدينة جابر الأحمد، وذلك ضمن حملة الحد من سكن العزاب في مناطق السكن النموذجي. وقد نفذت هذه الحملة بحضور كل من مدير إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية في بلدية الكويت المهندس يوسف البذالي، إلى جانب مدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة العميد عبدالله الرجيب، وممثلي وزارة الكهرباء والماء، بالاضافة إلى عدد من مسؤولي ديوان عام المحافظة، كما تعكف فرق البلدية المختصة بالتعاون مع الجهات المعنية على قطع التيار الكهربائي تباعا عن سكن العزاب في مناطق السكن الخاص بالمحافظة حيث تم حصر هذه المنازل مسبقا ضمن جدول زمني محدد.

وأكد الخالد، أن "سكن العزاب في مناطق السكن النموذجي مخالف للقانون ويجب مواجهته باتخاذ الإجراءات القانونية ضده"، مشددا على "ضرورة تطبيق القانون والقرارات واللوائح ذات الصلة في هذا الشأن لضمان عدم عودة هذه المشكلة من جديد".

وكشف عن "عزمه مواصلة جهود القضاء على هذه المشكلة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية"، مهيبا "بجميع المواطنين والملاك تجنب تأجير المنازل للعزاب في مناطق السكن الخاص ومراعاة المصلحة العامة والالتزام بالقوانين".

وأشاد الخالد "بجهود جميع الجهات المشاركة في حملة الحد من العزاب ممثلة في وزارات الداخلية والكهرباء والماء، والدولة لشؤون البلدية".